

تاريخ الاستلام: 2020/02/08

تاريخ القبول: 2020/06/21

ملخص: شهد التمويل المالي الإسلامي في السنوات الأخيرة نموا متسارعا حول العالم ، وأصبح يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية مع مساهمين من مختلف بلدان العالم، حيث هدفنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى عرض تجارب دولية وإسلامية تبنت مفهوم التمويل الإسلامي وعرض مدى تطوره وانتشاره في العالم، وتوصلنا إلى أن التمويل الإسلامي حقق تطبيقه ايجابيات عدة للمؤسسات والبلدان التي تبنته، كما سعت العديد من المؤسسات إلى إقامة شراكات مبدأها التمويل الإسلامي المعتمد على قوانين الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، التنمية الاقتصادية، المؤسسات المالية الإسلامية، البنوك الإسلامية.

Abstract :

Islamic finance has witnessed rapid growth in recent years around the world, especially with regard to improving the quality of financial services, and has become contributing to economic development through the establishment of many Islamic financial institutions and Islamic banks with shareholders from different countries of the world, where our goal is through This research paper presented international and Islamic experiences that adopted the concept of Islamic finance and presented the extent of its development and spread in the world, and we concluded that Islamic finance has achieved its application several advantages for the institutions and countries that have adopted it, and many institutions have sought to establish partnerships of its principle Certified Islamic Finance on Islamic Sharia law.

Keywords: Islamic finance, economic development, Islamic financial institutions, Islamic banks.

انجازات التمويل المالي الإسلامي

وتطوره عبر العالم

- دراسة تجريبية ماليزيا -

*Achievements and Development of
Islamic Financial Financing Across
the World*

- A Study of the Malaysia Experience

د. رضوان أنساعد*

r.ensaad@univ-chlef.dz

جامعة حسيبة بن بوعلي

الشلف (الجزائر)

د. نجاة بن فريحت

ben_nadjat@yahoo.com

جامعة حسيبة بن بوعلي

الشلف (الجزائر)

مقدمة:

أثبت التمويل المالي الإسلامي الذي يقوم على الضوابط المالية المستمدة من الشريعة الإسلامية، كأحد الأدوات الفعالة في المشاريع التنموية على المستوى العالمي، حيث شهد التمويل الإسلامي نموًا متسارعًا ليشمل أسواقًا غير إسلامية، بعد ما برهن على فاعليته ليصبح جزءًا من المنظومة المالية العالمية.

ومن هنا يمكننا طرح التساؤل التالي: ما أهم التطورات التي شهدتها التمويل الإسلامي في العالم؟ ولإجابة على هذه الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- يمكن للتمويل الإسلامي أن يحل محل التمويل العادي والقروض العادية.
 - يمكن للتمويل الإسلامي أن يساهم بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية حول العالم.
 - لا يمكن للتمويل الإسلامي أن يصل حدود البلدان غير الإسلامية .
- أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في تقديم نظرة شاملة عن واقع التمويل الإسلامي وأهم التطورات التي مر بها ومعرفة مدى توسعه وانتشاره عبر العالم.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تقديم التمويل الإسلامي وفهم أصوله ومدى تطوره وعرض تجربة دولة إسلامية في هذا المجال وهي ماليزيا من خلال التطرق إلى:

- التعريف بالتمويل الإسلامي، وأهم أنواعه.
- التعرف على خصائص التمويل الإسلامي ومبادئه.
- تطور التمويل الإسلامي و عرض نماذج من انتشار التمويل الإسلامي في العالم.
- تطور حجم الصناعة المالية الإسلامية وتوسيع نشاطها عبر العالم.

المنهج المعتمد: واعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي وهذا من خلال جمع المعلومات الخاصة بالتمويل الإسلامي، والتعرف على الدول التي تبنته واعتمده ومدى مساهمته في تطور الصناعة المالية في ماليزيا والعالم الإسلامي وغير الإسلامي.

2. الإطار النظري للتمويل الإسلامي:

والذي سنقوم باستعراضه بإيجاز في النقاط التالية:

1.2. مفهوم التمويل الإسلامي:

من حيث المبدأ لا يختلف المفهوم الإسلامي للتمويل عن مفهومه التقليدي ولكنه يركز على التمويل الحقيقي وبوجه خاص على الطاقات البشرية¹.

وبعبارة أخرى التمويل الإسلامي هو: "تقديم ثروة عينية كانت أم نقدية من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي يديرونها ويتصرفون فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"².

كما يعرف التمويل الإسلامي على أنه: " تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها (البنك) إلى شخص آخر (العميل) ليتصرف فيها، ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد "مباح"، أما الاستثمار المباح فهو توظيف الأموال من قبل مالكيها في مجالات استثمارية معينة ضمن أحكام الشريعة الاسلام بهدف تحقيق الأرباح مثل الاستثمار في الأوراق المالية المباحة شرعاً أو شراء الأصول الثابتة بهدف تأجيرها أو إعادة بيعها... كما يمكن اختصار

مفهوم التمويل الإسلامي في تعريف (البلتاجي 2009)، حيث يقول بأن معنى التمويل الإسلامي يدور حول تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المشروعات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية³.

2.2. أنواع التمويل الإسلامي:

يمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الإسلامي هما التمويل التجاري والتمويل المالي، فنسمي عملية التمويل التي تكون فيها سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها القرار الاستثماري إلى الطرف المستفيد من التمويل بالتمويل المالي، بينما التمويل التجاري يكون في الحالات التي يتمتع بها رب المال بكل صفات التاجر ففي التمويل المالي يمكن لرب المال أن يقرر في شئنين فقط هما:

- اختبار المدير وتحديد الشروط العامة للعلاقة التي تربط معه، ومنها نوع النشاط الاستثماري ومجاله.
- اختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره.

أما التمويل التجاري فرب المال يتحلى بصفة التاجر كاملة أي أنه يتخذ القرار الاستثماري بمفرده، من ذلك اختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم يبيعها أو تأجيرها للطرف المستفيد من التمويل، الذي قد يستفيد من السلعة استهلاكاً أو استغلالاً ويترتب عليه ذلك التزامات لصاحب السلعة.

إذ يمكن القول أن التمويل التجاري يقوم على البيع، في حين أن التمويل المالي هو تعاون بين رأس المال والعمل وأهم ما يميز بين النوعين أن الأول لا يمكن أن يحل محل الثاني لأنه لا يسد الحاجات التي من أجلها ابيح التمويل المالي، ولأنه لا يستطيع استيعاب كل الظروف التي تطرأ على عمليات التمويل⁴.

3.2. مؤسسات التمويل الإسلامي:

تتمثل المؤسسات العاملة في مجال التمويل الإسلامي في أربع مؤسسات هي⁵:

- شركات التأمين الإسلامية: تعد شركات التأمين الإسلامية مؤسسات تمويلية يمكنها أن تجسد التمويل الإسلامي في أرض الواقع، إذ تعتمد هذه الشركات على مبدأ التأمين التعاوني والذي يتضمن بطبيعته تبرعا بين المتعاملين أو شكلا من المساندة في الظروف الحرجة خلافا للتأمين التجاري الذي يستهدف الربح.
- شركات الاستثمار الإسلامية: وهي مؤسسات تقوم بجمع المدخرات الصغيرة من خلال أسهر رأس المال وودائع المضاربة وإتاحتها للمستثمرين، وتساعد أصحاب المشاريع من أفراد وشركات في الحصول على التمويل، وبذلك تلعب هذه المؤسسات دور الوسيط في مساعدة المدخرين على إيجاد سبل مربحة لمدخراتهم وأصحاب المشاريع لإيجاد الأموال اللازمة لتوسعة أعمالهم.
- مؤسسات الزكاة: تؤدي الزكاة دورا حيويا في عملية التنمية الاقتصادية، إذ أن الزكاة من الناحية الاقتصادية تؤثر على المداخل وتؤثر على الإنتاج أيضا من خلال تمكين الفقراء وسائل الإنتاج مما يزيد الطاقة الإنتاجية ويؤدي إلى التخفيف من البطالة، وتؤثر على الاستهلاك كما أنها تمنع وتحارب الاكتناز.
- الزكاة لا يمكنها أن تؤدي كل هذه الأدوار المنوطة بها في عملية التنمية الاقتصادية دون أن يكون لها إطار مؤسسي يعمل على جمعها وتوزيعها على مستحقيها بصورة منظمة ومنضبطة، وقد قامت في العديد من الدول الإسلامية ببيوت ومؤسسات الزكاة التي تخدم هذا الغرض.

- البنوك الإسلامية: تعتبر البنوك الإسلامية من المواضيع الهامة التي بحثها الاقتصاديون والفقهاء .
- 4.2. خصائص التمويل الإسلامي:** وتتمثل في⁶:

- استبعاد التعامل بالربا أخذًا وعطاءً، وتعتبر من أهم الخصائص التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية فهي تمنع الظلم وتحد من تركيز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته.
- توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي.
- توجيه المال نحو الإنفاق على المشروع: يجب أن يكون التمويل في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشرع فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشرع الحكيم والتي تؤدي إلى مفسدة الفرج والمجتمع.
- التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة.
- التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته: إن من أهم خصائص التمويل الإسلامي تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته وإبداعاته بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات والإبداعات التي يعول عليها في تقدم المجتمع.

5.2. مبادئ التمويل الإسلامي:

وتتمثل في النقاط التالية:

- ارتباطه بالعقيدة: لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة وحراستها، ومنحت ولي الأمر حق الإشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام⁷.
- الواقعية: تشريعات الإسلام تلبي متطلبات واقع الحياة الحقيقية الصحيحة، فالأصل في المعاملات هو الالتفاف إلى المصالح والمقاصد، لذلك فالشرع لم يمنع من المعاملات إلا ما اشتمل على الظلم كتحريم الربا والاحتكار والغش أما ما خشي فيه أن يؤدي إلى نزاع وعداوة بين الناس كبيع الغرر فالمنع في هذا المجال ليس تعدياً بل معللاً.
- الالتزام بقاعدة الغنم بالعزم أو الخراج بالضمان: وتطبق هذه القاعدة خاصة على استحقاق الربح فهناك فرق جوهري بين الأجر والربح، والمقصود منها أن يتحمل المرء من الاعباء بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق فالإسلام يؤسس المجتمع على عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص، فلا يصح أن يتقاسم اثنان أو أكثر عوائد مشروع دون أن تتوزع مغارمه بينهم بالعدل⁸.
- ارتباط التمويل بالجانب المادي للاقتصاد: إذا كان التمويل الربوي في أغلب الحالات يعتمد على ذمة المستفيد ويقدم على أساس قدرته على السداد، فإن التمويل الإسلامي يقدم على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسته ودراسة جدوله ونتائجه المتوقعة، أي أن التمويل يشمل معرفة الغرض منه وكيفية استخدامه ودمته لتفادي خطر عدم القدرة على السداد إذا كان من المشروع نفسه أو من موارد أخرى وطريقة هذا السداد، ثم أخيراً تحديد المبلغ المطلوب وإنشاء العلاقة التمويلية بين المتعاقدين⁹.
- استمرار الملك لصاحبه: إن تمويل عملية إنتاجية في الاقتصاد الإسلامي يقتضي استمرار الملكية لصاحبها حتى ولو تغيرت أوصاف المملوكات، فما يضعه الشركاء في الشركة من مال يبقى مملوكاً لهم حتى لو كان أحد الشركاء غير عامل¹⁰.

3. تطور التمويل الإسلامي في الأسواق الجديدة:

تطور نظام التمويل الإسلامي خلال العقود الأربعة الماضية ليصبح نظاما ماليا شاملا انطلاقا من الخدمات المصرفية وأسواق رأس المال، إلى قطاعات التكافل، حيث قدرت مجموع الأصول المالية العالمية في صناعة التمويل الإسلامي 32 تريليون دولار أمريكي عام 2016¹¹، وأظهرت الدراسة السنوية حول التمويل الإسلامي التي تجريها مجلة The banker أن الأصول العالمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 1.509 مليار دولار عام 2017 إلى 1.624 مليار دولار عام 2018، أي بمعدل سنوي بلغ 7.59%، مقابل معدل نمو 4.74% عام 2017.

1.3. نماذج من انتشار التمويل الإسلامي في العالم:

كما وشهدت صناعة التمويل الإسلامي انتشارا جغرافيا ملحوظا تجاوز الأسواق التقليدية لهذه الصناعة. أفريقيا: إن آفاق النمو المستقبلية للتمويل الإسلامي في القارة الأفريقية مشرقة باعتبار التطورات والمبادرات الأخيرة في العديد من الأسواق المالية الإسلامية الناشئة، فعلى سبيل المثال، شهد عام 2014 تطورات تنظيمية في مجال الصيرفة الإسلامية في دول أفريقية، مثل أوغندا والمغرب، بغض النظر عن تباين مراحل تشريع السياسة التنظيمية بينها، ففي أوغندا شملت التطورات التنظيمية الموافقة على قانون المؤسسات المالية المعدل لعام 2015، مما يمهّد الطريق لإدخال خدمات الصيرفة الإسلامية إلى البلاد، في المملكة المغربية تزامن تطور اللوائح التنظيمية للصيرفة الإسلامية مع قيام بنك المغرب (البنك المركزي في المغرب) بوضع خطة إصدار تراخيص للمصارف الإسلامية بحلول هذا العام. أثمرت هذه الخطوة اتفاقية مشتركة بين بنك قطر الدولي الإسلامي (QIIB) نظيره المغربي (CIH Bank Moroccan lender) immobilier et hotelier S.A (credit) لإنشاء بنك إسلامي في البلاد بحصة 40% للشريك القطري، ولعل الأهم مما سبق هو عضوية المملكة المغربية في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) حديثا، مما يؤكد أهمية التمويل الإسلامي في المغرب¹².

استحوذت أنشطة الصكوك على مساحة كبيرة من الاهتمام في مختلف الدول الأفريقية مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا والسنغال والنيجر وساحل العاج على حد سواء، فأعلنت نيجيريا إصدار 62 مليون دولار أمريكي مع عائد 14.75% في عام 2013، على نفس المنوال نسجت كل من جنوب إفريقيا والسنغال، حيث أصدرت لأول مرة، صكوكا سيادية بقيمة سوقية 500 و168 مليون دولار أمريكي على التوالي، في نوفمبر 2015، أصبحت ساحل العاج أحدث دولة أفريقية إصدارا للصكوك السيادية ببلغ 150 مليار فرنك إفريقي، وبمعدل ربح بنسبة 5.75% لمدة خمس سنوات، من ناحية أخرى أنشأت الحكومة النيجيرية برنامجا للصكوك بقيمة 150 مليار فرنك إفريقي بهدف تمويل المشاريع التنموية، تم إصدار هذه الصكوك سنة 2015 بدعم من القطاع الخاص للبنك الإسلامي للتنمية الكائن بالمملكة العربية السعودية (IDB) يستمر هذا البرنامج إلى غاية سنة 2020، بالإضافة إلى ذلك كانت كينيا من بين الولايات التنظيمية القضائية التي تتداول دراسة موضوع إنشاء أسواق رأس المال الإسلامية، بما في ذلك الصكوك، بالمضي قدما تتطلع السنغال بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية (IDB) إلى إصدار صكوكها الثانية بهدف تمويل مشاريع البنية التحتية الإستراتيجية على غرار مشروع القطار السريع الذي يربط داكار بالمطار الدولي الجديد balise daigne، في جنوب إفريقيا اقترحت الخزانة في البلاد تمديد الإصلاحات الضريبية لتسهيل إصدار الصكوك من قبل الشركات المدرجة كخطة لتسهيل إصدارات الصكوك، ومن المتوقع أن يدخل هذا الاقتراح حيز التنفيذ في أوائل سنة 2016، بغض النظر عن أنشطة

الصكوك تعد جنوب أفريقيا حاليا الموطن الرسمي الوحيد المميز بعدد الصناديق الإسلامية الاستثمارية، بمساهمة تصل إلى 4% من إجمالي عدد الصناديق الإسلامية في عام 2015. في السودان، أقدم بنك الخرطوم، الذي يعد المؤسسة المالية الإسلامية الأولى في البلاد، على فتح أول فرع خارجي له في مملكة البحرين، هذا يؤكد الانجاز الهام الذي حققته دولة السودان مؤخرا في مجال التمويل الإسلامي.

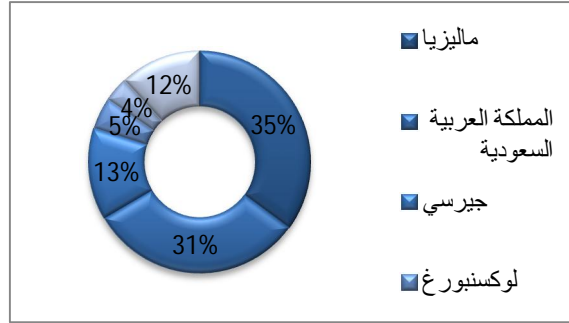
شرق آسيا: أظهرت البلدان القوية في الشرق آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ والصين اهتماما ملحوظا من أجل تطوير الصيرفة الإسلامية في أسواقها المحلية بالإضافة إلى خلق فرص لمصدري الصكوك للاستفادة من سوقها، فقد تم اتخاذ مجموعة من المبادرات لتطوير المصارف الإسلامية في جميع أنحاء شرق آسيا، مما يشير إلى توقعات نمو قوية لهذا القطاع، على سبيل المثال في وقت مبكر من سنة 2015، اتخذ القطاع المصرفي في اليابان خطوات من شأنها تمكين مجال التمويل الإسلامي، لعل من ضمن الخطوات الرئيسية المتخذة هي إعلان هيئة الرقابة المالية اليابانية تخفيف القواعد المالية مما يكفل للبنوك المحلية البيئية المناسبة لتقديم منتجات التمويل الإسلامي، وبهدف الاستجابة لهذه الفرصة قام أكبر مصرف في اليابان، بنك كوتويو ميتسوبوشي جنبا إلى جنب مع شركة سوميتومو ميتسوي المصرفية بالنظر في التعامل مع الخدمات المتوافقة الجهات الرقابية، كما أن الوكالة اليابانية للتعاون الدولي كثفت جهودها أيضا للعمل والتوسع في التمويل الإسلامي، من خلال التعاون مع المملكة الأردنية بشكل خاص بهدف إعداد خطط لإصدار أول صكوك إسلامية لتلبية الطلب المتزايد داخل البلدان الإسلامية، بالانتقال إلى كوريا الجنوبية فقد وفرت الحكومة التمويل اللازم لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لإحداث مبادرة بوابة التعلم الإلكتروني FIS كجزء من جهودها لتعزيز مصالحتها في مجال التمويل الإسلامي¹³.

هذه المبادرة تتماشى مع جهود مجلس الخدمات المالية الإسلامية الرامية لتسيير التنفيذ والمساعدة على فهم معاييرها من قبل الدول الأعضاء، حيث تساهم هذه البوابة في سهولة تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، من جهة ثانية تسعى هونغ كونغ جاهدة لتكون مركزا للوساطة المالية الدولية بين الصين والشرق الأوسط باعتبارها البوابة المثالية لإدراج العملة الصينية في القطاع المصرفي الإسلامي، إن من أحدث الجهود الرامية إلى تعزيز التمويل الإسلامي، هو إصدار حكومة هونغ كونج صكوكها السيادية الثانية في عام 2015 بنجاح، حيث تم إدراجها في كل من بورصة هونغ كونغ، بورصة ناسداك دبي وبورصة ماليزيا، توزع بيع هذه الصكوك على النحو التالي: 42% بيعت للشرق الأوسط، 43% لآسيا و15% من نصيب أوروبا، وبالإضافة إلى ذلك فإن المركز المالي قد مرر مشروع قانون الضرائب في عام 2014 للسماح ببيع الصكوك ومساومة المنافسة بين الصكوك الإسلامية والتمويل التقليدي، إن إصدارها الأخير للصكوك بالإضافة إلى تطلعها نحو التطبيق الإسلامي للمشاريع واسعة النطاق، ابتداء من المستشفيات إلى محطات المترو، يعكس حجم الثقة التي توليها الحكومة الصينية للتمويل الإسلامي، لتأكيد ما سبق، وقع كل من بنك قطر الدولي الإسلامي وبنك قطر الوطني مؤخرا اتفاقا مع سوق الأوراق المالية الصينية، الكائنة جنوب غرب الصين، لتطوير منتجات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في البلاد، بالإضافة إلى ذلك، تخطط منطقة نينغشيا ذات الحكم الذاتي في شمال غرب الصين والتي تبلغ نسبة المسلمين فيها الثلث من 6.5 مليون نسمة، لبيع صكوك بمبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي¹⁴.

شمال وجنوب أمريكا: في منطقة أمريكا الشمالية يطلق على التمويل الإسلامي بالعظيم القادم أو المقبل على قطاع الخدمات المالية في كندا، والاهم من ذلك هو امتلاك الحكومة الكندية الوسائل والقدرات التي من شأنها تعزيز فرض

نجاح التمويل الإسلامي في البلاد، من أبرزها نسبة السكان المسلمين المتنامية والنظام المصرفي المستقر بالإضافة إلى البيئة التنظيمية الملائمة، إن هذه المزايا كفيلة بجعل كندا مركزا للصيرفة الإسلامية في أمريكا الشمالية. كما يعزز كل من الاقتصاد الأمريكي وأسواقها المالية فرضا هائلة للتمويل الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية، تعد الأسواق المالية الأمريكية الأضخم والأكثر سيولة في العالم، ففي الربع الثالث من عام 2015 ساهمت الولايات المتحدة في إدارة 5% من الأصول الإسلامية من إجمالي الحصة السوقية العالمية.

الشكل 01: التمويل الإسلامي العالمي المدار حسب توزيعه الجغرافي جويلية 2019.



المصدر: سوق التمويل الإسلامي الدولي، التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة، ماليزيا، 2016، <http://www.mifc.com/>. على صعيد الصكوك الإسلامية، شهدت نهاية سنة 2014 إصدارين للصكوك: الأول جولدمان ساكس والذي يعد المصرف الاستثماري الرائد، والثاني مرفق التمويل الدولي للتحسين (IFFIM)، كلاهما أصدر صكوكا بقيمة 500 مليون دولار أمريكي.

في منطقة أمريكا الجنوبية في البرازيل تحديدا ارتبط التمويل الإسلامي ارتباطا بالصناعة الضخمة للأغذية الحلال (أكبر منتج للحوم في العالم)، حيث أعلنت هيئة تطوير الممتلكات البرازيلية بالتعاون مع شركة البناء G5 في فبراير 2015 عن مشروع استثماري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ضمن مشروعها السكني "القرية المهيبة"¹⁵.

أسواق أخرى: أقدم مجلس النواب في الجمعية الاتحادية لروسيا عام 2015 على مراجعة القوانين القائمة على الإيجار والتأجير المالي لإزالة العقبات التي تعترض عمليات الإجارة، كما افتتحت ألمانيا أول مصرف إسلامي في العاصمة فرانكفورت سنة 2015، يدعى KTBANK AG تعود ملكيته إلى كوفيت ترك أكبر البنوك الإسلامية في تركيا، حيث يسعى هذا البنك إلى التوسع في كل من كولونيا وهامبورغ وميونخ في المستقبل.

2.3. تطورات مؤشرات التمويل الإسلامي:

وشهد العام 2018 نقلة نوعية في مصدر نمو الأصول الإسلامية حول العالم، حيث سجلت أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة أعلى نسبة نمو في إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عالمياً (20.2%)، تلتها آسيا (16.3%)، وأفريقيا جنوب الصحراء (12.6%)، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دون دول الخليج العربية) (6.3%)، وأخيراً دول مجلس التعاون الخليجي (5%). ولا يزال نشاط قطاع التمويل الإسلامي مرتكزاً في الدول المصدرة للنفط، حيث تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على نحو 50% من أصول القطاع¹⁶.

حيث يمثل الشكل الموالي أهم مؤشرات تطور التمويل الإسلامي والفرق بين المؤشرات الإسلامية والعالمية حيث نلاحظ أن مؤشر داو جونز الإسلامي مرتفع عن مؤشر داو جونز العالمي بـ 0.79%

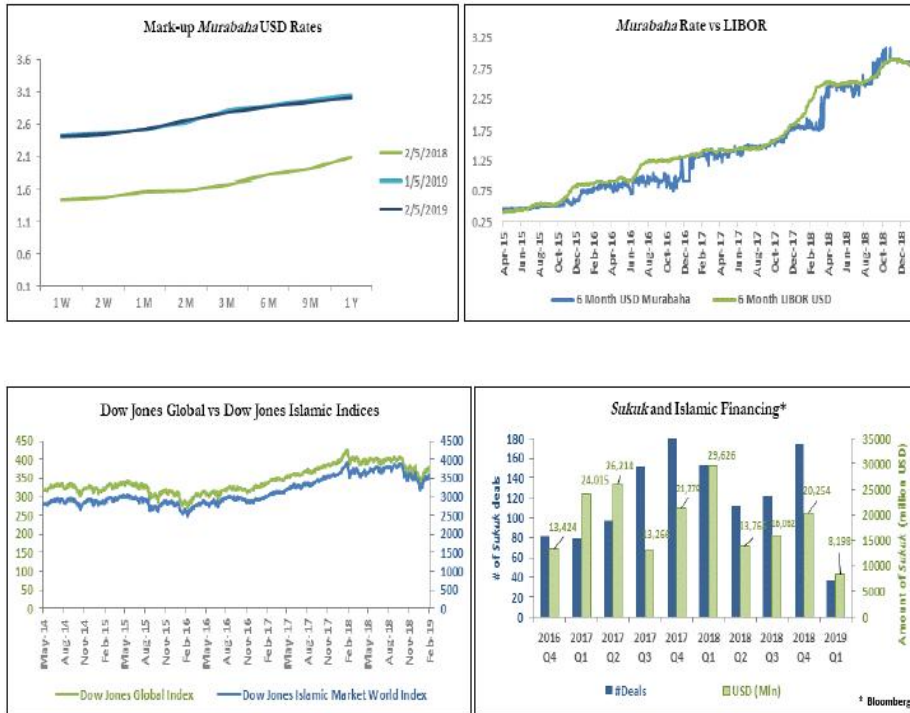
الشكل 02: تطورات التمويل الإسلامي العالمي.

	Value	MoM	QoQ	YoY
	2/5/19	1/5/19	11/5/18	2/5/18
القيمة المالية				
مؤشر داو جونز الإسلامي	3630.64	▲ 8.62%	▲ 1.56%	▼ -0.05%
مؤشر داو جونز العالمي	381.80	▲ 7.83%	▲ 1.06%	▼ -4.36%
مؤشر MSCI الإسلامي	1279.32	▲ 6.23%	▼ -0.75%	▼ -3.36%
مؤشر MSCI العالمي	2037.76	▲ 7.02%	▼ -0.14%	▼ -3.13%
مؤشر MSCI السوق الناشئة	1048.05	▲ 8.61%	▲ 5.61%	▼ -13.34%
دخل ثابت				
ليور 6 أشهر	2.7900	▼ -0.066	▼ -0.046	▲ 0.789
المراجعة 6 أشهر	2.8646	▼ -0.029	▲ 0.036	▲ 1.051
مؤشر داو جونز (صكوك)	100.16	▲ 0.92%	▲ 1.92%	▼ -1.36%

المصدر: مجموعة البنك الدولي، مجموعة التمويل الإسلامي، مركز تطوير التمويل الإسلامي العالمي، 2019، ص 1.

ويمكن ترجمة هذه النسب والتغيرات في المؤشرات في المنحنيات البيانية التالية:

الشكل 03: فروقات بين تطور التمويل الإسلامي والقرض التقليدي (2015-2019).



المصدر: مجموعة البنك الدولي، مجموعة التمويل الإسلامي، مركز تطوير التمويل الإسلامي العالمي، 2019، ص 1.

ويقودنا هذا التحليل إلى تبيين النقاط التالية:

3.3. التمويل التجاري الإسلامي يحصل على معيار الصناعة الحاسم:

أصدرت جمعية المصرفيين للتمويل والتجارة (Baft) والسوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) وثيقة قياسية عالمية لصناعة وبيع المخاطر المرتبطة بالتجارة الإسلامية.

تهدف اتفاقية المشاركة الرئيسية المشتركة (MPA) إلى دعم نمو أعمال تمويل التجارة الإسلامية.

تمتلك صناعة التمويل التجاري بالفعل MPA لتوزيع التمويل التجاري التقليدي، والذي تم طرحه بواسطة Baft قبل 10 سنوات، وتم تنقيحه في العام الماضي. تكمن ميزة هذه الوثائق الإطارية في أنها تقلل من الحاجة إلى تنفيذ الكثير من الأعمال الأساسية المكلفة والمرهقة في ضمان اتفاق يفي بمتطلبات قواعد رأس المال والامتثال التنظيمي الآخر. وفقاً لـ

Baft ، كان المعيار حاسماً في دعم نمو التجارة العالمية ، مما مكن البنوك التي لديها شبكات توزيع قوية من توليد تمويل إضافي للعملاء .

بعد العمل سوياً منذ شهر مارس ، تسعى Baft و IIFM الآن إلى تكرار النجاح في مجال تمويل التجارة الإسلامية ، حيث شهدت الحاجة الكبيرة للتوحيد القياسي في تمويل التجارة الإسلامية. IIFM هي هيئة وضع المعايير في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

على هذا النحو، فإن MPA لتمويل التجارة الإسلامية يختلف عن Baft's MPA في تمويل التجارة التقليدية بعدة طرق. على سبيل المثال ، يشمل معيارين منفصلين يغطيان الترتيبات غير الممولة والممولة، وهناك أيضاً اختلاف في طريقة مشاركة المانح في الرسوم مع المشتركين.

تم إنشاء المعيار بالتشاور مع المؤسسات المالية والمشاركين الآخرين في السوق في مختلف الولايات القضائية وتمت الموافقة عليه من قبل هيئة الشريعة الإسلامية التابعة لـ IIFM المؤلفة من 12 باحثاً من مختلف المناطق .

يمكن أن تأتي هذه التحركات بدفع حاسم لسوق تمويل التجارة الإسلامية، حيث وصفت Fitch Ratings في السابق عدم وجود توحيد باعتبارها واحدة من أعظم العقبات التي تقف في طريق نمو القطاع. في الوقت الحالي ، تفسر الاختصاصات القضائية المختلفة الشريعة بشكل مختلف وهناك تباين في كيفية هيكلة منتجات التمويل الإسلامي.

سوف تتطلع IIFM الآن إلى تطوير معايير للمنتجات المتعلقة بتمويل التجارة الإسلامية، وتمويل ما بعد الشحن بشكل خاص، بهدف خلق قبول أوسع لهذه المنتجات في السوق¹⁷.

كما وبدأت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة انشطتها سنة 2008، وتتمثل مهمتها في تعزيز المبادلات التجارية بين دول "منظمة التعاون الإسلامي" ودعم أنشطة تنمية التجارة في البلدان الأعضاء بتمويل عملياتها المتعلقة بالاستيراد والتصدير .

وتمول المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الأنشطة التجارية في القطاعين العام والخاص بصيغة المرابحة على الخصوص، غير أنها تستخدم صيغ تمويل أخرى تختلف باختلاف طبيعة المعاملات والظروف ومن هذه الصيغ التمويل المباشر، والتمويل التجاري المهيكل، وخط التمويل التجاري، والمرابحة المركبة والخضم الإسلامي، وفتح وتعزيز خطاب الاعتمادات، أما القطاعات المستهدفة أساساً بتمويل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، فهي الطاقة (النفط الخام، والمنتجات النفطية المكررة)، والزراعة (كالاسمدة والقطن والفول السوداني والبن والقمح) والخدمات المالية، والتصنيع، والمنسوجات.

الشكل 04: اتجاهات في صافي اعتمادات مؤسسة تنمية لقطاع الخاص .



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي 2018، ص 32.

وقد سجل تمويل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة نموا قويا خلال (11) سنة الماضية، وبلغ صافي اعتماداتها التراكمية 43.4 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2018، وارتفعت اعتمادات تمويل التجارة من 4.8 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 5.2 مليار دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 8.3% وكان السبب في زيادة الاعتمادات هو ارتفاع طلب البلدان الأعضاء على التمويل (نتيجة ارتفاع أسعار النفط) وجهود "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" الرامية إلى تنويع محفظتها باستهداف بلدان أعضاء جديدة وعملاء جدد، مع تركيز خاص على تقديم خطوط تمويل للبنوك، أضف إلى ذلك أن "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" واصلت التوسع في تمويل قطاعي الزراعة (ولاسيما القطن والفلو السوداني) والطاقة في إفريقيا، بحيث أصبح جزءا هاما من إستراتيجيتها المتعلقة بالنمو. وارتفعت المصروفات كثيرا من 3.3 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 4.6 مليار دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 37.1% وتعني ضخامة اعتمادات سنة 2018 (5.2 مليار دولار أمريكي) أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بحاجة إلى تعبئة الموارد من جهات شريكة خارجية لتمويل هذا المستوى من الالتزامات بتمويل التجارة، ويتوقع أن تتمكن هذه المؤسسة بفضل عملها مع الجهات الشريكة الحالية والجديدة من تعبئة أكثر من 3.0 مليارات دولار أمريكي سنة 2019 في إطار 36 عملية مشتركة لفائدة 15 بلدا عضوا وسيمثل هذا الحجم من الأموال المعبأة نحو 58% من إجمالي تمويل التجارة الذي قدمته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لعملائها سنة 2018¹⁸.

الجدول 01: اعتمادات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة .

السنة	المبلغ (ملايين الدولارات الأمريكية)
1429 هـ	2.150.0
1430 هـ	1.941.4
1431 هـ	2.231.4
1432 هـ	4.261.4
1433 هـ	4.894.5
1435 هـ	4.937.9
1436 هـ	5.981.8
2016	4.319.2
2017	4.792.7
2018	5.190.9
صافي الاعتمادات التراكمية	34.374.8

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي 2018، ص 33.

4.3. تخطيط قطر لإنشاء ثلاثة مراكز مالية عالمية:

تعمل قطر في مبادرة طموحة مع ماليزيا وتركيا لخدمة سوق التمويل الإسلامي العالمي الذي تبلغ قيمته 2 تريليون دولار من خلال مراكز التأسيس في الدول الثلاث باستخدام المنصات والتقنيات المشتركة. وقال يوسف محمد الجيد ، الرئيس التنفيذي لهيئة مركز قطر للمال في مقابلة جماعية على هامش المؤتمر "لدينا رؤية لتغطية المعاملات المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم بين ثلاثة مراكز مالية: الدوحة وإسطنبول وماليزيا". منتدى الدوحة السنوي الذي اختتم مؤخرا.

نقلت نيكي آشيان ريفيو عن الجريدة قوله في تقريرها "هذا يتطلب منصات وتكنولوجيا دولية نعتقد أن مركز قطر المالي يمتلكها".

وبموجب الخطة المقترحة ، ستخدم قطر الشرق الأوسط الكبير ، وسوف تغطي تركيا احتياجات التمويل الإسلامي في منطقة اليورو وماليزيا لآسيا.

5.3. البنك التجاري الكويتي يعمل على "مشروع القانون" لتعيين هيئة الرقابة الشرعية المستقلة:

يعمل البنك المركزي الكويتي حاليًا على إعداد مشروع قانون يسمح له بتعيين هيئة رؤية شرعية مستقلة ، مع الإشارة إلى أنه في حالة إقرار القانون ، ستخضع القرارات الإشرافية للبنك المركزي بشأن القطاع المصرفي الإسلامي. لهذه اللجنة لضمان الامتثال. وأوضحت المصادر أن البنك المركزي قطع شوطًا طويلًا في إعداد رؤيته لمشروع القانون ، دون تحديد موعد محدد لتقديم مشروع القانون إلى مجلس الوزراء تمهيدًا لعرضه على الجمعية الوطنية. ، لكنه أشار إلى إحراز تقدم في هذا الصدد.

"إذا تم تعديل القانون ، فتستكون جميع المعاملات المتعلقة بالشرعية خاضعة لحكم الفتوى لأن ما تصدره السلطة يعتبر مشروعًا. يجب اتباع قواعد الفتوى والمفتي ، وستكون السلطة معنية بضمان التنفيذ السليم للمعايير والقواعد التي تصدرها ومدى التزامها بتلك الأحكام في جميع أنشطتها".

6.3. البرمجيات المصرفية الإسلامية سوق سريع النمو:

تعد السوق العالمية لحلول برمجيات البنوك الإسلامية الأساسية للبنوك قطاعاً سريع النمو حيث شهدت زيادة بنسبة 13% سنويًا من الآن وحتى عام 2021 إلى حوالي 700 مليون دولار ، وفقًا لأحدث تقارير الصناعة. وهذا يتماشى إلى حد كبير مع النمو المتوقع في صناعة التمويل الإسلامي.

يشير البرنامج المصرفي الإسلامي إلى البرامج البنكية التي تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية لإدارة العمليات المصرفية وتحصيلها وبالتالي يجب أن يكون لها ميزات مميزة لا تدعمها البرامج المصرفية التقليدية. حيث ، أنشأت البنوك الإسلامية، التي تعمل مع علماء الشريعة الإسلامية ، مجموعة من متطلبات مواصفات مثل هذه البرامج لتلبية الاحتياجات المالية لقاعدة عملائها مع ضمان التقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية.

7.3. بوينج كابيتال (Boeing Capital) قد تفكر في شراكة التمويل الإسلامي:

تدرس بوينج تقديم أدوات التمويل الإسلامي كوسيلة لعملائها في الشرق الأوسط وإفريقيا لتمويل شراء الطائرات وتنويع مصادر تمويلها.

وقال فاسجن إدواردز ، مدير إدارة التمويل في الشرق الأوسط وإفريقيا، إن بوينج كابيتال، ذراع تمويل أكبر صانع سيارات في العالم، يمكنها أن تقيم شراكة مع بنك أو مؤسسة مالية في المنطقة لإنشاء منتج تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد تكون شراكة التمويل الإسلامي المحتملة من Boeing Capital في الإمارات العربية المتحدة أو المملكة العربية السعودية، حيث يوجد سوق كبير، ولكن هناك مواقع أخرى في منطقة مينا الأوسع نطاقًا أيضًا، السيد إدواردز.

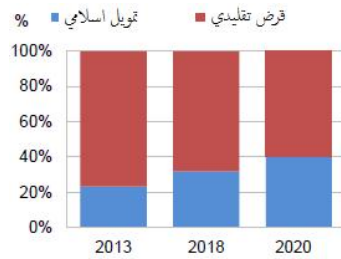
وقال إن المنشأة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ستعمل بشكل جيد للعملاء في الشرق الأوسط وإفريقيا حيث يوجد عدد كبير من السكان المسلمين.

وقال إدواردز "التمويل الإسلامي مهم للغاية في هذه المنطقة، لذا يجب أن نعمل من أجل رغبة المنطقة في ذلك"¹⁹.
4. دراسة التجربة الماليزية:

وسنستعرض فيما يلي التجربة الماليزية في تبنيها للتمويل الإسلامي، وكيف أثر ذلك على نمو الاقتصاد وتمويل التجارة بالدولة. وهذا من خلال النقاط التالية:

1.4 نمو التمويل الصحي: نما تمويل البنوك الإسلامية في ماليزيا (A-/ Stable) بنسبة 11 % في عام 2018 (2017: 9.3%)، متجاوزاً بذلك نسبة الخدمات المصرفية التقليدية التي بلغت 3.3 % ، مدعومة باستراتيجية "البنوك الإسلامية الأولى" المستدامة وداعمة البيئة التنظيمية. يجب أن تستمر هذه العوامل في دعم نمو التمويل الإسلامي على المدى القريب²⁰.

الشكل 05: مزيج قرض النظام المصرفي الماليزي



المصدر: نظرة عامة على المصرفية الإسلامية الماليزية، تقرير خاص، 4 افريل 2019، ص 1.

2.4 القطاع الراسخ: إن قطاع التمويل الإسلامي في ماليزيا متأصل في السوق المالية المحلية ، حيث يمثل التمويل الإسلامي والسندات 32% و 60% على التوالي من قروض النظام المصرفي المحلي وإصدارات السندات المستحقة في نهاية عام 2018. ويستفيد القطاع أيضاً من التركيبة السكانية والحوافز الضريبية والمتطلبات المصرفية الحسنة التي تشبه إلى حد كبير متطلبات البنوك التقليدية ، مما يوفر مجالاً متكافئاً.

3.4 جودة الأصول القابلة للإدارة: تتوقع وكالة Fitch ضغطاً معتدلاً على جودة الأصول نظراً للتوقعات الاقتصادية الأكثر هدوءاً في عام 2019 ، على الرغم من أن مؤشرات جودة الأصول لا تزال حميدة. لم يطرأ أي تغيير على معدل التمويل الإجمالي للقطاع المصرفي الإسلامي على أساس سنوي عند 1.2% في نهاية عام 2018 - أي أقل من نسبة البنوك التقليدية البالغة 1.5%.

4.4 المنافسة على هوامش الضغط: نتوقع أن تزداد حدة المنافسة التمويلية في الفترة التي تسبق تنفيذ متطلبات التمويل الصافية الثابتة ، من المحتمل أن يتم ذلك في 1 يناير 2020. معدلات إقراض البنوك الإسلامية تنافسية وتتماشى عموماً مع معدلات البنوك التقليدية. ارتفعت تكاليف الودائع الإسلامية بشكل أسرع من متوسط عوائد الإقراض في عام 2018 ، مما ضغط على هوامش الربح.

5.4 مخازن رأس المال المرضية: يجب أن توفر نسبة الأسهم المشتركة في النظام المصرفي الإسلامي ، المستوى 1 (CET1) بنسبة 13.6 % في نهاية عام 2018 (نهاية عام 2017: 13.8 %) حاجزاً مقبولاً مقابل انخفاض كبير في الأصول. تتمتع البنوك الإسلامية ببعض المدخرات الرأسمالية للأصول الممولة من حسابات الاستثمار ، والتي تدار فيها الأصول الأساسية بشكل منفصل عن الودائع الإسلامية. ينص قانون الخدمات المالية الإسلامية على أنه سيتم حل حسابات الاستثمار بشكل منفصل باستخدام صناديق الأصول الخاصة بها ، بغض النظر عن الصناديق الأخرى في

سيناريو التصفية. حسابات الاستثمار ممتصة للمخاطر وليست مضمونة بموجب نظام تأمين الودائع. هذه الخصائص تجعل الحسابات أكثر خطورة مقارنة بالودائع الإسلامية.

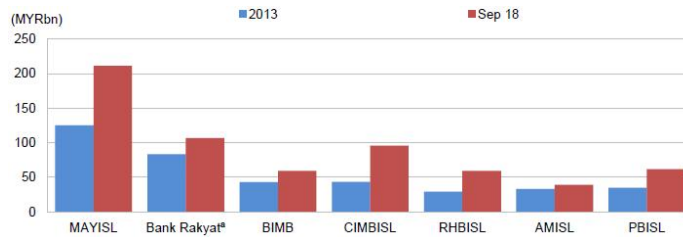
6.4. التمويل المقبول، ملفات تعريف السيولة: بلغت نسبة التمويل / الودائع في النظام (FDR) ، والتي تشمل حسابات الاستثمار ، 93% في نهاية عام 2018. تقوم البنوك التي لديها معدل فرك روزفالت بنسبة تزيد عن 100% بسحب تمويلها عن طريق مصادر داخل البنوك وغيرها. مزيج الحسابات الجارية وحسابات التوفير الإسلامية (CASA) بنسبة 20% أقل من النظام المصرفي البالغ 26%. نرى مجالاً للتحسين في مزيج CASA ، مدعوماً ببنية أساسية أفضل وتغلغل أعمق للعملاء.

7.4. التحول المحتمل في نماذج الأعمال: إن اعتماد الوساطة القائمة على القيمة (VBI) - وهو ما يعادل الشريعة للتمويل المستدام وتأثيره - قد يجعل البنوك تستعرض تقييماتها الائتمانية ونماذج أعمالها. إن التمويل الذي لا يدعم الأنشطة الاقتصادية الحقيقية بشكل مباشر ، مثل التمويل الشخصي لتوحيد الديون أو الإقراض لأغراض التداول ، يتم تشبيته بموجب الإرشادات. هذا قد يضعف بشكل معتدل نمو التمويل²¹.

ونستعرض فيما يلي مجموعة من الأشكال البيانية التي تبين النظام المالي الماليزي بالاعتماد على البنوك الإسلامية وتطبيق التمويل الإسلامي.

ويبين الشكل التالي أحجام أصول البنوك الإسلامية الكبرى في ماليزيا:

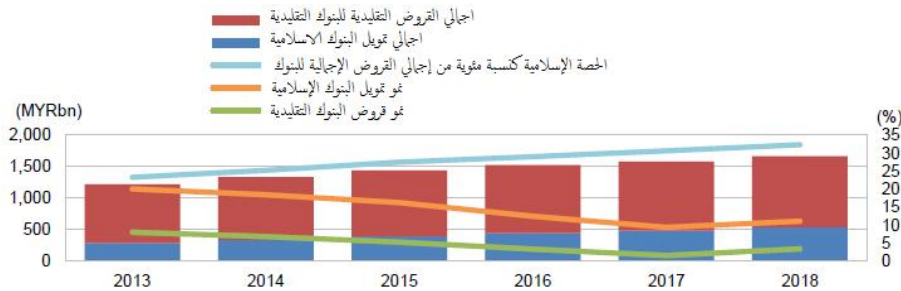
الشكل 06 : أحجام أصول البنوك الإسلامية الماليزية الكبرى.



المصدر: نظرة عامة على المصرفية الإسلامية الماليزية، تقرير خاص، 4 افريل 2019، ص 02.

يوجد في ماليزيا 16 بنكاً إسلامياً (باستثناء المؤسسات المالية الإنمائية). تظل الكيانات المرتبطة بالدولة هي المسيطرة. نمت CIMBISL و RHBISL بشكل أسرع من بقية العامين الماضيين.

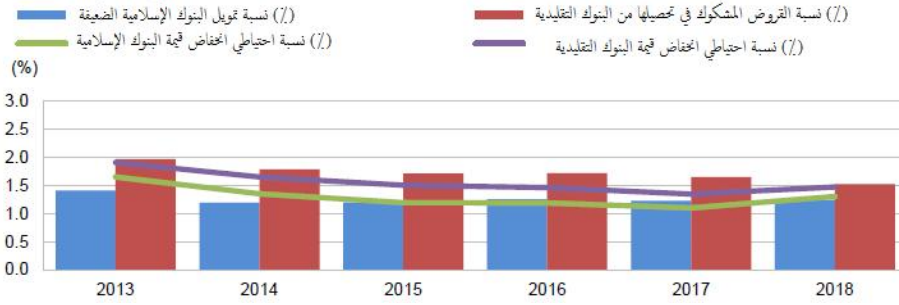
الشكل 07: نمو إقراض البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا



المصدر: نظرة عامة على المصرفية الإسلامية الماليزية، تقرير خاص، 4 افريل 2019، ص 02.

نما التمويل الإسلامي، بما في ذلك التمويل المقدم من خلال النافذة الإسلامية بقوة ، وشكل 32% من قروض النظام في نهاية عام 2018.

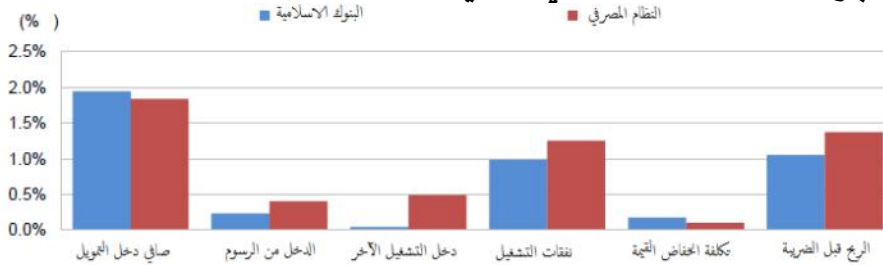
الشكل 08: جودة الأصول ماليزيا (2013-2018):



المصدر: نظرة عامة على المصرفية الإسلامية الماليزية، تقرير خاص، 4 أبريل 2019، ص 02.

نسبة احتياطي انخفاض القيمة الإسلامية (كنسبة مئوية من إجمالي التمويل) البالغة 1.3% قابلة للمقارنة مع نسبة البنك التقليدي البالغة 1.5%.

الشكل 09: هيكل الأرباح من 2015 - 2018 في ماليزيا بين البنوك الإسلامية والقروض العادية

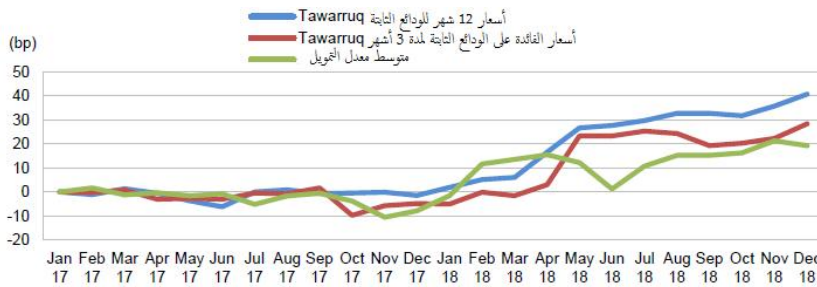


المصدر: نظرة عامة على المصرفية الإسلامية الماليزية، تقرير خاص، 4 أبريل 2019، ص 03.

البنوك الإسلامية لديها تدفقات دخل أقل ربحاً مقابل البنوك التقليدية. يحظر تداول الأدوات المالية التقليدية بموجب أحكام الشريعة الإسلامية.

الاستفادة من موارد المجموعة قد يفسر انخفاض تكاليف تشغيل النظام المصرفي الإسلامي.

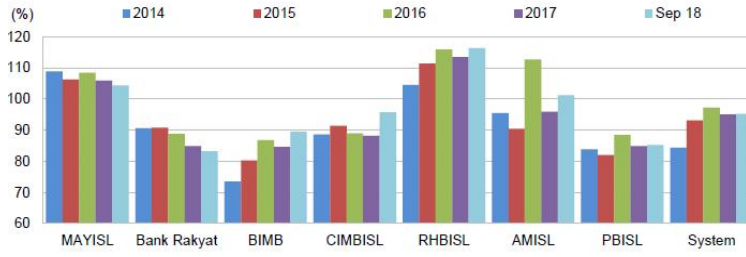
الشكل 10: زيادة معدلات التمويل والودائع الثابتة



المصدر: نظرة عامة على المصرفية الإسلامية الماليزية، تقرير خاص، 4 أبريل 2019، ص 03.

ارتفعت معدلات الودائع الثابتة الإسلامية (tawarruq) بشكل أسرع من معدلات التمويل في عام 2018، مما ضغط على هوامش البنوك. نتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام 2019. ويشكل التورق ثلثي إجمالي ودائع البنوك الإسلامية.

الشكل 11: نسبة التمويل / الإيداع في ماليزيا (2014-2018):



المصدر: نظرة عامة على المصرفية الإسلامية الماليزية، تقرير خاص، 4 افريل 2019، ص 03.

ارتفع نظام FDR إلى 93 ٪ مع نمو التمويل السريع. هذا يمكن أن تستمر في تأجيل المنافسة الودائع.
5. خاتمة:

من خلال استعراضنا للبيانات والتحليلات المتعلقة بتطور ونمو التمويل الإسلامي في العالم نجد أنه حقق نجاحات باهرة، وهذا من خلال الالتزام بالإطار القانوني اللازم لنجاح المصارف الإسلامية، فأصدرت قوانين منظمة لعملها، كما أنشأت بنية تحتية أهمها المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية، التي أصبحت تستقطب شركات وأسواق عالمية لتبني التمويل المالي الإسلامي الذي أكد نجاعته في مجال الأسواق المالية، وبهذا يمكننا القول أن:

- يمكن للتمويل الإسلامي أن يحل محل التمويل العادي والقروض العادية في المعاملات المالية للمؤسسات والبنوك المالية.
- يمكن للتمويل الإسلامي أن يساهم بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية حول العالم، وهذا من خلال تطبيقه لأنظمة الشريعة الإسلامية والتي تسعى المؤسسات والبنوك الإسلامية إلى تحفيز عملها من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية ومالية متجددة للزبائن.
- كما يمكن للتمويل الإسلامي أن يصل حدود البلدان غير الإسلامية، وهذا من خلال ما شهدناه عن اتفاقيات بين مؤسسات أجنبية وإسلامية لتطبيق النظام المالي في المعاملات.
- ومن أهم الاقتراحات التي يمكن أن نخرج منها من هذه الورقة البحثية هي:
- السعي إلى بناء إطار تنظيمي وقانوني لبناء نظام مالي ومصرفي إسلامي قوي من خلال اتفاق شامل بين الدول الإسلامية.
- السعي إلى تقديم تكوين مؤهل في مجال الصناعة المالية الإسلامية والتمويل والاستثمار الإسلامي وهذا من خلال إدماج البرامج المالية الإسلامية في المعاهد والجامعات ودراسة مدى تطوراتها ونتائجها.
- السعي إلى توسيع مجال السوق المالية الإسلامية، وهذا لخلق تنمية حقيقية في المجتمعات العربية والإسلامية.

6. قائمة المراجع :

- ¹ ياسر عبد طه الشرف، عرفات عبد الله العف، دور البنكاالاسلامي للتنمية في فلسطين، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، 8-9 ماي 2005، ص 5.
- ² منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي- تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، السعودية، الطبعة 2، 1998، ص 12.
- ³ قدي عبد المجيد، بوزيد عصام، التمويل الإسلامي في الاقتصاد، المفهوم والمبادئ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي أنموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة 5- 6 ماي 2009، ص 4.
- ⁴ بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2001-2009، ص3.
- ⁵ محمد فرحي، العمل المصرفي، في الإسلام ضرورته وجذوره التاريخية وآلياته، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، الجزائر، أيام 24-25 أبريل 2006، ص 10.
- ⁶ أحمد جابر بدران، مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، العدد 156، 28 /09 /2015، لبنان.
- ⁷ زبير عياس، سميرة مناصرة، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة علوم اقتصادية، العدد 3، 2016، ص117.
- ⁸ محمود المرسي لاشين، من أساليب التمويل الإسلامية التمويل بالمشاركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، بالاشتراك مع معهد البحوث والتدريب بجدة، جامعة سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص1.
- ⁹ سليمان ناصر، تطوير صبح التمويل قصير الأجل لبنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2002، ص 57.
- ¹⁰ حسن بن منصور، البنوك الإسلامي بين النظرية والتطبيق، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 1992، ص24.
- ¹¹ سوق التمويل الإسلامي الدولي- ماليزيا: <http://www.mifc.com/> بتاريخ: 2019/09/10، (08.00)
- ¹² سوق التمويل الإسلامي الدولي، التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة، ماليزيا، 2016، ص 2.
- ¹³ سوق التمويل الإسلامي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 4.
- ¹⁴ سوق التمويل الإسلامي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 5.
- ¹⁵ سوق التمويل الإسلامي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 6.
- ¹⁶ اتحاد المصارف العربية : <http://www.uabonline.org/ar/research/financial> ، بتاريخ: 2019/09/10.
- ¹⁷ مجموعة البنك الدولي، مجموعة التمويل الإسلامي، مركز تطوير التمويل الإسلامي العالمي، 2019، ص 2.
- ¹⁸ البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي 2018، ص 32.
- ¹⁹ مجموعة البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 2-3.
- ²⁰ نظرة عامة على المصرفية الإسلامية الماليزية، تقرير خاص، 4 افريل 2019، ص 1.
- ²¹ نظرة عامة على المصرفية الإسلامية الماليزية، مرجع سبق ذكره، ص 1.